دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تطوير قطاع التأمين التكافلي: آفاق التأمين التكافلي وتكنولوجيا التأمين في الجزائر

الملتقى الوطني الموسوم بعنوان: الاتجاهات الحديثة للابتكارات المالية الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

يوم: 24 نوفمبر2022

من إعداد:

د. علالي سارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

د .قطافي سليمة، جامعة الحاج لخضر باتنة

دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تطوير قطاع التأمين التكافلي: آفاق التأمين التكافلي وتكنولوجيا التأمين في الجزائر

The role of Islamic financial technology in the development of the Takaful insurance sector: prospects for Takaful insurance and insurance technology in Algeria

د. علالي سارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (الجزائر)، allali_sara@yahoo.fr
د. قطافي سليمة، جامعة الحاج لخضر باتنة1 (الجزائر)، salimaguettafi.phd@gmail.com

ملخص: هدفت الدراسة إلى إبراز دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تطوير قطاع التأمين التكافلي، مع تسليط الضوء على تحليل واقع التأمين التكافلي في الجزائر ومتطلبات تطويره من خلال إدماج تكنولوجيا التأمين الإسلامي، خاصة وأنه ارتكز على شركة وحيدة هي شركة سلامة وتميز بغياب الإطار القانوني والتنظيمي له إلى غاية صدور المرسوم رقم 21-81 لعام 2021. توصلت النتائج إلى أن قطاع التأمين التكافلي بالجزائر خطى خطوة مهمة تضمنت إنشاء نافذة تكافل تابعة للشركة العامة للتأمينات المتوسطية **GAM** ممثلة انطلاقة توسع بالنسبة لنوافذ التأمين التكافلي؛ وإنشاء "الجزائر تكافل" كمؤسسة ناشئة بإمكانها بالاعتماد على ديناميكية الابتكار والتكنولوجيا في نموذج عملها تطوير تكنولوجيا التأمين التكافلي.

كلمات مفتاحية: التكنولوجيا المالية الإسلامية، التأمين التكافلي الجزائري، تكنولوجيا التأمين التكافلي.

Abstract: The study aimed to highlight the role of Islamic fintech in developing Takaful insurance sector. And to analysise the reality of takaful insurance in Algeria in light of the absence of its legal and regulatory framework until the decree No. 21-81 issued in 2021. The results concluded that the algerian takaful insurance sector took an important step, including the establishment of a takaful window affiliated to GAM, And the establishment of "Algeria takaful" as a start-up institution that can, through the dynamism of innovation and technology in its business model, develop takaful insurance technology

Keywords: Islamic financial technology, Algerian Takaful insurance, Takaful insurance technolog.

المؤلف المرسل:علالي سارة، الإيميل: allali_sara@yahoo.fr

1 مقدمة:

يعتبر قطاع التأمين أحد قطاعات النظام المالي، المتأخرة نوعا ما في مواكبة التكنولوجيا المالية مقارنة بغيره من المؤسسات المالية خاصة البنكية منها، لكن حسب ما تقره الأدبيات والتقارير العالمية، هناك اهتمام متزايد وتوجه واضح نحو تطوير هذا القطاع بما يتماشى مع مختلف التحديات والتطورات التكنولوجية الراهنة، بالموازاة مع موجة التحول الرقمي وسعي الدول نحو تحقيق الشمول المالي. فبعد أن كان قطاع التأمين حسب تقرير مؤشر تبني التكنولوجيا المالية العالمية، يمثل ما نسبته 8% ضمن مجمل القطاعات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا المالية عبر العالم في عام 2015 بما في ذلك كل من (تحويل الأموال والدفع، الادخار والاستثمار، التمويل والتخطيط المالي، التأمين، والاقتراض)، تطور فيما بعد بمقدار ثلاثة أضعاف وأصبح يمثل ما نسبته 24% في عام 2017، وبستة أضعاف في عام 2019 ليمثل نسبة 48%، مقارنة بخدمات تحويل الأموال والدفع التي تمثل القطاع الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية بنسب 18%، 50%، و75% من مجمل القطاعات المشار إليها خلال عام 2015، 2017، و2019 على التوالي. ولعل أهم عامل ساعد في تحقيق ذلك التطور في تبني التكنولوجيا المالية على مستوى قطاع التأمين، هو تزايد المؤسسات الناشئة في مجال تكنولوجيا التأمين، والتي تعتبر بدورها مدخلا أساسيا لتعزيز هذا القطاع بشكل عام عبر مختلف الدول، من خلال ما تنطوي عليه طبيعة عمل تلك المؤسسات الناشئة وديناميكيتها في توفير خدمات وأدوات مالية ذات طابع رقمي وتكنولوجي مبتكر.

في المقابل لا تعد المالية الإسلامية في منأى عن التطورات التكنولوجية الراهنة، ولا في غنى عن مواكبة التكنولوجيا المالية بما في ذلك تسهيل المعاملات المالية وزيادة مرونتها وكفاءتها، وسرعة تنفيذها، إلى جانب تقليل تكاليفها ولكن بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، أي ضمن إطار التكنولوجيا المالية الإسلامية. وذلك سعيا لتطوير الصناعة المالية الإسلامية بمختلف قطاعاتها بما في ذلك قطاع التأمين التكافلي من خلال تبني التكنولوجيا المالية الإسلامية.

يمثل قطاع التأمين التكافلي أصغر قطاعات الصناعة المالية الإسلامية عبر مسار تطورها من حيث أصولها ومؤسساتها عبر العالم مقارنة بقطاعي الصيرفة الإسلامية والصكوك، وذلك نظرا لنقص الأطر التشريعية

والقانونية التي تنظمه؛ ولكن في الوقت نفسه يواجه هذا القطاع أكثر التحديات صعوبة من حيث تكييفه للتكنولوجيا المالية من خلال ما يتطلبه تكييف تكنولوجيا التأمين مع الطبيعة التشاركية لعمل التأمين التكافلي وبما لا يتخطى العقبات الشرعية؛ ففي الوقت الذي لا تزال فيه معظم الدول تمارس عملها التكافلي دون وجود قوانين أو لوائح تنظم عمل مؤسساتها وإطارها الرقابي، أصبح ضبط تلك الأطر القانونية والتنظيمية والشرعية مع ديناميكية التكنولوجيا المالية الخاصة به يمثل إشكالية أخرى لمواكبة تكنولوجيا التأمين التكافلي.

الجزائر هي واحدة من الدول التي تبنت الصناعة المالية الإسلامية، وفتحت المجال لإنشاء شركات تأمين تكافلي كما أنها تسعى تدريجيا لتطوير مؤسساتها المالية الإسلامية مع ما تقتضيه التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ لكن سوق التأمين التكافلي بالجزائر ارتكز أساسا على شركة سلامة **SALAMA** للتأمين التكافلي وهي شركة وحيدة في السوق، كما أنه افتقر مطولا إلى إطار قانوني وتنظيمي ينظم عمله، وذلك إلى غاية صدور الأمر رقم 21-81 في 23 فيفري 2021 الذي يقتضي تحديد شروط وكيفيات تنظيم التأمين التكافلي، هذه المعطيات قد تعكس عدم تطور هذا القطاع من جهة وتتطلب تبنيه لإطار التكنولوجيا المالية الإسلامية، تحديدا تكنولوجيا التأمين (الإسلامي) التكافلي للنهوض به.

وعليه بناءا على كل ما سبق يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي متطلبات إدماج تكنولوجيا التأمين الإسلامي التي يقتضيها واقع التأمين التكافلي في الجزائر؟

ويندرج عن التساؤل الرئيسي مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهي تكنولوجيا التأمين الإسلامي؟

2. ما هو واقع قطاع التأمين التكافلي والتكنولوجيا المالية الإسلامية في العالم، وكيف يمكن لهذه الأخيرة أن تؤثر على تطور قطاع التأمين التكافلي؟

3. ما هو واقع التأمين التكافلي في الجزائر قبل وبعد صدور المرسوم التنفيذي 21-81، وما هي آفاق تطويره؟

فرضيات الدراسة:

بغرض تحقيق أهداف الدراسة ومعالجة التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية التي تندرج عنه؛ بنيت الدراسة على الفرضيات التالية:

1. تكنولوجيا التأمين الإسلامي هي فرع من فروع التكنولوجيا المالية الإسلامية، التي تمثل بدورها جميع التطبيقات والمنتجات الجديدة للتكنولوجيا المالية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

2. يمكن للتكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال التأمين من خلال اعتمادها على التقنيات المتطورة كالذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل، أن تساهم في تسهيل وتسريع العمليات التأمينية ومنه تطوير قطاع التأمين؛ وهو ما يمكن أن ينطبق على دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تطوير قطاع التأمين التكافلي، الذي عرف تأخرا في نمو أصوله ومؤسساته وكذا تكنولوجياته على حد سواء، مقابل حذر القطاع في التعامل مع المستحدثات؛

3. سمح المرسوم رقم 21-81 المتضمن شروط وكيفيات تنظيم العمل التأميني التكافلي بالجزائر بفتح نافذة تأمين على مستوى الشركة العامة للتأمينات المتوسطية **GAM**، وهو خطوة مهمة لتطوير قطاع التأمين التكافلي؛ لكن قد يمثل إنشاء مؤسسات ناشئة للتأمين التكافلي، عاملا أهم في اعتماد التكنولوجيا والابتكار ومنه تطوير تكنولوجيا التأمين التكافلي وقطاع التأمين التكافلي ككل في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية ودور التكنولوجيا المالية عموما في تطوير قطاع التأمين، وكذا دور التكنولوجيا المالية الإسلامية على وجه الخصوص في تطوير قطاع التأمين التكافلي، في ظل تأخره مقارنة ببقية التقنيات والفرص المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية عبر العالم،

إلى جانب أهمية معرفة واقع التأمين التكافلي في الجزائر، وأهم الإجراءات المنظمة له ودورها في تطويره، وصولا لتحديد متطلباته لمواكبة تكنولوجيا التأمين التكافلي ضمن مسار تطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بما يتماشى مع تطوراتها ومواكبتها للتكنولوجيا المالية الإسلامية المتنامية على مستوى العالم.

أهداف الدراسة:

من أجل المعالجة المفصلة للإشكالية، هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على التكنولوجيا المالية وتأثيرها على تطوير قطاع التأمين، بما في ذلك أهم تقنياتها واستخداماتها ضمن القطاع؛
- تحديد مكانة وواقع تطور التأمين التكافلي ضمن الصناعة المالية الإسلامية، وإبراز تطور التكنولوجيا المالية الإسلامية بما في ذلك تكنولوجيا التأمين التكافلي عبر العالم؛
- تسليط الضوء على واقع التأمين التكافلي في الجزائر والوقوف على أهم ما تضمنه المرسوم رقم 21-81 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي بالجزائر؛
- تحليل ملامح تطور التأمين التكافلي في الجزائر بعد المرسوم رقم 21-81، ومنه استخلاص واقع تكنولوجيا التأمين التكافلي، ومتطلبات إدماجها كآفاق للنهوض بقطاع التأمين التكافلي في الجزائر.

محاور الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة ومعالجة الإشكالية تضمنت الدراسة مقدمة متبوعة بأربع محاور، وختمت بالنتائج والتوصيات، حيت تمثلت محاورها فيما يلي:

1. **الإطار المفاهيمي للدراسة**
   - المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتأمين التكافلي، التكنولوجيا المالية، تكنولوجيا التأمين، تكنولوجيا المالية الإسلامية، تكنولوجيا التأمين التكافلي؛
   - أثر التكنولوجيا المالية على قطاع التأمين، وأهم تقنيات تحليل البيانات والبيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي، وسلاسل الكتل.
2. **واقع التأمين التكافلي والتكنولوجيا المالية الإسلامية في العالم**
3. **واقع التأمين التكافلي في الجزائر**

- مضمون المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المتعلق بشروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي بالجزائر؛
- أهم ملامح تطور قطاع التأمين التكافلي بعد المرسوم التنفيذي رقم 21-81.

4. متطلبات إدماج التكنولوجيا المالية الإسلامية وتكنولوجيا التأمين التكافلي في الجزائر

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة

1.التأمين التكافلي: يعرف التأمين التكافلي على أنه " تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون هيئة المشتركين يتعرضون لخطر أو أخطار معينة، على تلافي آثار هذه الأخطار التي يتعرض لها أحدهم، بتعويضه عن الضرر الناتج عن وقوعها، وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع، يسمى القسط أو الاشتراك، تحدده وثيقة التأمين أو عقد الاشتراك، وتتولى شركات التأمين التكافلي إدارة عمليات التأمين واستثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين، في مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال باعتبارها مضاربا أو مبلغا معلوما مقدما باعتبارها وكيلا أو هما معا".[1]

2.التكنولوجيا المالية (Fintech): يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها: "التكنولوجيا التي لديها القدرة على تحويل الخدمات المالية لتحفيز نماذج الأعمال الجديدة، التطبيقات، العمليات والمنتجات".[2] ويمكن اختصارا توصيفها على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية خاصة من ناحية سرعة الأداء وانخفاض التكلفة وسهولة التعامل وإمكانية استقطاب أكبر عدد ممكن من الأفراد للوصول إليها.

3.**تكنولوجيا التأمين (Insurtech)**: هي فرع من فروع التكنولوجيا المالية متخصص في مجال التأمين ويمكن تعريفها على أنها: "شركات تعمل في قطاع التأمين تعتمد على تقنيات جديدة لإدخال الابتكارات في عملها، وعمليات جديدة، ومنتجات جديدة؛ وقد أدى ظهورها إلى التأثير وبشكل كبير على سلوك جميع الأطراف الفاعلة في السوق التأميني: المؤمنين، وسطاء التأمين، شركات التأمين وشركات إعادة التأمين".[3]

4.التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic Fintech): يتضمن مصطلح التكنولوجيا المالية الإسلامية مكونين رئيسين هما: التكنولوجيا المالية والمالية الإسلامية وعليه يمكن القول أنها جميع التطبيقات والمنتجات المتولدة عن التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ حيث يتم اعتمادها في المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية عموما بما في ذلك مؤسسات التأمين التكافلي.

5.**تكنولوجيا التأمين التكافلي (Islamic Insurtech)**: تعرف كذلك بتكنولوجيا التأمين الإسلامي، حيث يمكن لكل من (**Insurtech**) و(**Islamic Insurtech**) أن تشتركا في تعريف مماثل، بمعنى أنها تمثل شركات تأمين تعتمد على تقنيات تكنولوجية جديدة لطرح خدمات ومنتجات جديدة، لكن مع مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية ضمن (**Islamic Insurtech**). بمعنى أدق استخدام التكنولوجيا المالية في نماذج قائمة على التبادلية والشراكة بين هيئة المشتركين لإثبات حمايتهم. وبالتالي ما يعتبر تكنولوجيا تأمين وتكنولوجيا تأمين تكافلي يمكن فصله من خلال طبيعة ونمط عمل كل نوع [4]

6. أثر التكنولوجيا المالية على قطاع التأمين:

فرضت التكنولوجيا المالية نفسها بشكل واضح على القطاع المالي، الأمر الذي وضع المؤسسات المالية ومن بينها شركات التأمين أمام تحديات واضحة مفادها: إما الالتحاق بالركب التكنولوجي وانتهاج التقنيات المالية أو الزوال، ومن المتوقع أن شركات التأمين التي تفشل في التكيف مع الثورة التكنولوجية وتبني نماذج عمل قائمة على التكنولوجيا سيكون مآلها الفشل، كما يجب أن يتضمن ذلك تجاوز العقبات الحالية التي تواجه شركات التأمين كسرعة تسوية التعويضات والتعامل مع فوائض التأمين وجعل رضا العميل على رأس أولويات العمل. أما شركات التأمين التكافلي ضمن الصناعة المالية الإسلامية فهي ليست بمنأى عن هذه التحديات الكبيرة، ولتخطي العقبات الشرعية عليها انتهاج التقنيات المتولدة عن التكنولوجيا المالية الإسلامية وحلولها. وقد حصر تقرير شركة **KPMG** الصادر سنة 2019 أهم التأثيرات التي من شأن التكنولوجيا المالية عموما إدخالها على نشاط التأمين في النقاط التالية:[5]

- ✓ تخلي شركات التأمين عن الثقافة القديمة وتغيير نماذج التشغيل.

- ✓ اعتبار البيانات أساس عمل شركات التأمين، حيث لا يمكن تصور استمرار هذه الشركات دون توفر البيانات وتوفر الآليات المناسبة للتعامل معها.
- ✓ إعطاء أولوية للعملاء ورضا العملاء على كفاءة الشركة واعتباره رأس المال الحقيقي الذي يجب الاستثمار فيه.
- ✓ زيادة استخدام النظم الالكترونية في نقل وتبادل البيانات بشركات التأمين عبر التطبيقات والبرمجيات المختلفة ضمن سلسلة من العمليات.
- ✓ النظم التكنولوجية هي المولد الرئيسي لكفاءة التشغيل في مجال صناعة التأمين.

كل النقاط السابقة تنطبق تماما على شركات التأمين التكافلي باعتماد المنتجات والتقنيات والابتكارات الناتجة عن التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحري الشرعية وسلامة المعاملات والمنتجات التأمينية.

من جهة أخرى تتضمن تكنولوجيا التأمين بعض التقنيات المتطورة والتي من شأنها النهوض بهذا القطاع وتطويره وكذا تسهيل وتسريع العمليات التأمينية، حيث يمكن أن نذكر من بين أهمها ما يلي:

- ➢ **تحليلات البيانات والبيانات الضخمة:** والتي عرفها معهد ماكينزي العالمي سنة 2011 على أنها:

" مجموعة من البيانات بحجم يفوق قدرة قواعد البيانات التقليدية من التقاط، تخزين، إدارة، وتحليل تلك البيانات، وبهذا السياق أطلق مصطلح البيانات الكبيرة في مجال تقنيات المعلومات على مجموعة من حزم البيانات الكبيرة جدا والمعقدة والتي يصعب التعامل معها بواسطة نظم إدارة قواعد البيانات التقليدية".[6] حيث أصبح من الممكن الآن معرفة مقدار البيانات التي يتم إنشاؤها كل يوم، بالإضافة إلى مقدار البيانات التي نستهلكها بانتظام. ونعرض ما يلي على سبيل المثال:[7]

- ✓ في عام 2020، أنشأ الأشخاص 1.7 ميغابايت من البيانات كل ثانية.
- ✓ بحلول عام 2022، سيخضع 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعالم إلى الرقمنة.
- ✓ في عام 2021، يشاهد 68٪ من مستخدمي **Instagram** الصور من العلامات التجارية.

- ✓ بحلول عام 2025، سيكون أكثر من 200 زيتابايت من البيانات في التخزين السحابي حول العالم.
- ✓ في عام 2020، أرسل المستخدمون حوالي 500000 تغريدة يوميًا.
- ✓ بحلول نهاية عام 2020، سيشكل 44 زيتابايت الكون الرقمي بأكمله.
- ✓ كل يوم يتم إرسال 306.4 مليار رسالة بريد إلكتروني، ويتم إجراء 500 مليون تغريدة.

ففي سوق التأمين يمكن الاعتماد على البيانات الضخمة وتحليلاتها في عدة عمليات من أهمها: عروض المنتجات،

واختيار المخاطر، والتسعير، والبيع المتبادل، والتنبؤ بالمطالبات وكشف الاحتيال.

- ➢ **الذكاء الاصطناعي**: يمكن القول بأن الذكاء الاصطناعي هو: "مجموعة من النظريات والتقنيات تستخدم

لإنتاج آلات قادرة على محاكاة الذكاء البشري، وذلك باستخدام خوارزميات قوية لتوفير إجابات فعالة وموثوقة ومخصصة للمستخدمين، من خلال المزج أو الجمع بين الأجهزة والبرامج."[8]

ووفقًا لمؤسسي علم التحكم الآلي، بمن فيهم جون مكارثي ومارفن مينسكي، فإن مصطلح "الذكاء الاصطناعي" يعني السلوك الناتج عن الآلة والذي يحاكي الذكاء البشري، حيث إذا كان هذا السلوك ثمرة عمل بشري، كان سيتطلب معلومات استخباراتية عديدة من طرف العامل المعني أو بعبارة أخرى مستوى ذكاء معين يحاكي المستوى الذي برمجت عليه الآلة"[9].

وحسب دراسة منشورة من طرف معهد ماكينزي في مطلع سنة 2017، 43 % من وظائف شركات التأمين يمكن أن تقوم بها الآلات الناتجة عن حلول الذكاء الاصطناعي في مجال التأمين، حيث أن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التأمين من شأنه توفير عدة مزايا من أبرزها:[10]

- ✓ تحديد أو اكتشاف مزاج العميل من خلال نغمة صوته، وتحديد أي استياء محتمل من أجل الاستجابة السريعة.

- ✓ مكافحة أكثر فعالية للاحتيال.
- ✓ تسريع الاكتتاب في منتجات التأمين.
- ✓ انخفاض في مخاطر الاحتيال والأخطاء في حساب مبلغ الأقساط.

➢ **تقنية سلاسل الكتل**: تقنية سلسلة الكتل هي نوع خاص من السجلات الموزعة، يرتكز على أساس تقني

مخصص، حيث تنشئ سجلا غير قابل للتغيير تحتفظ به شبكة لامركزية كما تعتمد كل السجلات بالإجماع (باستخدام خوارزميات)، حيث تسمح للمستخدمين بالاطلاع على المعطيات (الشفافية)، ومشاركتها مع أطراف أخرى (مما يوفر أمانا وحماية للمعطيات)، فضلا عن تتبع المعاملات وانجازها بسرعة وكفاءة (تقليل التكلفة)، وما يترتب عن ذلك من تقليل درجة عدم اليقين والمخاطرة في المعاملات.

في مجال التأمين تعتبر سلاسل الكتل أساس تطبيق الابتكار التكنولوجي ضمنه، حيث كانت حجر الأساس في ظهور العقود الذكية، التعاملات من نظير إلى نظير أو نموذج الند للند **peer to peer**...إلخ.

ثانيا: واقع التأمين التكافلي والتكنولوجيا المالية الإسلامية في العالم

لقد عرفت أصول التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة نموا كبيرا، وسجلت سنة 2020 أعلى نمو لها بمقدار **3.374** تريليون دولار بمعدل نمو قدر بـ14**%**، في حين وصل عدد المؤسسات المالية الاسلامية لسنة2020 إلى 1595 مؤسسة[11]. والشكل الموالي يقدم أرقاما عن حجم النمو في الفترة ما بين(2014-2020)، مع التقديرات المتوقعة إلى ما سيؤول إليه الحجم في سنة 2025.

الشكل رقم1: نمو أصول التمويل الإسلامي خلال الفترة2014-2020(مليار دولار)

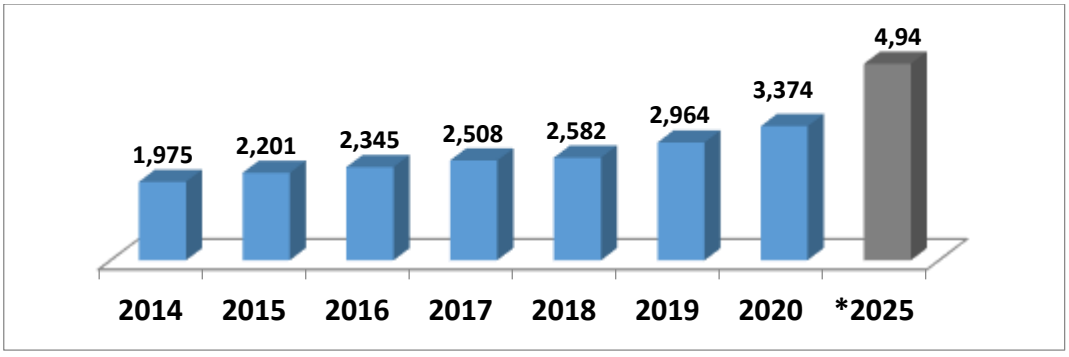

Source : REFINITIV, Islamic Finance Development report, 2020, p8

من خلال الشكل السابق يمكن القول أن أصول التمويل الإسلامي انتقلت من 1.975 تريليون دولار في سنة 2014 إلى 3.374 تريليون دولار خلال سنة2020 إذ استفادت الصناعة إلى حد كبير من الاستثمارات القوية في قطاعات الحلال والبنية التحتية والصكوك والصناديق الإسلامية، ومن المتوقع أن تشهد أصول التمويل الإسلامي المزيد من التوسع وتصل إلى 4.94 تريليون دولار في 2025، بمتوسط نمو 8% في الفترة ما بين(2020-2025).

أما بالنسبة لتوزيع أصول التمويل الاسلامي حسب القطاعات فتعتبر الصيرفة الإسلامية والصكوك أكبر قطاعين ساهما في توسع صناعة التمويل الإسلامي العالمية، في حين تذيل التأمين التكافلي الترتيب بنسبة 2 % فقط من إجمالي الأصول كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم2: توزع أصول التمويل الاسلامي القطاعات المختلفة (2020)

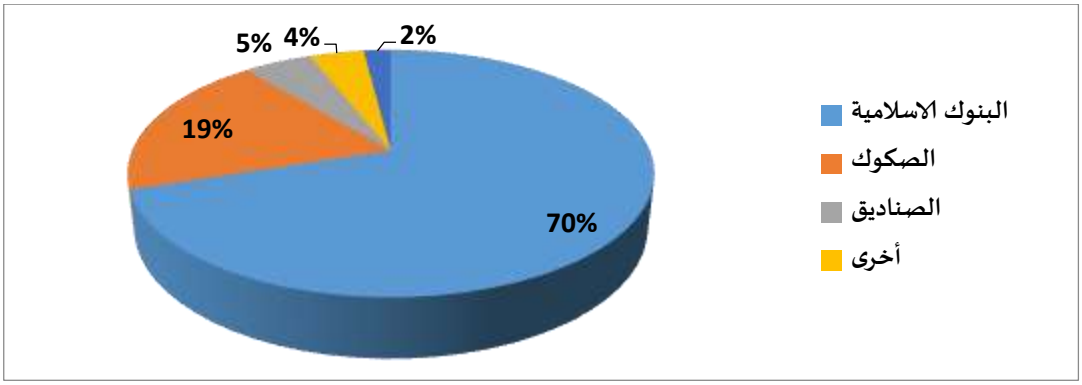

Source : REFINITIV, Islamic Finance Development report, 2020, p8

ويمكن القول أن السبب الرئيسي لانخفاض أصول التأمين التكافلي في سوق التمويل الإسلامي العالمي يرجع إلى نقص الأطر التشريعية والقانونية، فلا تزال معظم الدول تمارس عملها دون وجود قوانين أو لوائح تنظم عملها وتؤطر الرقابة عليها، مما يجعل هذه المؤسسات بعيدة عن الضبط بمعايير ثابتة موحدة ومعلنة من قبل الدولة، بالإضافة إلى قلة عدد مؤسسات التأمين التكافلي مقارنة ببقية المؤسسات المالية الإسلامية.

الشكل رقم3: مجالات التكنولوجيا المالية الإسلامية والفرص المتاحة لسنة2020

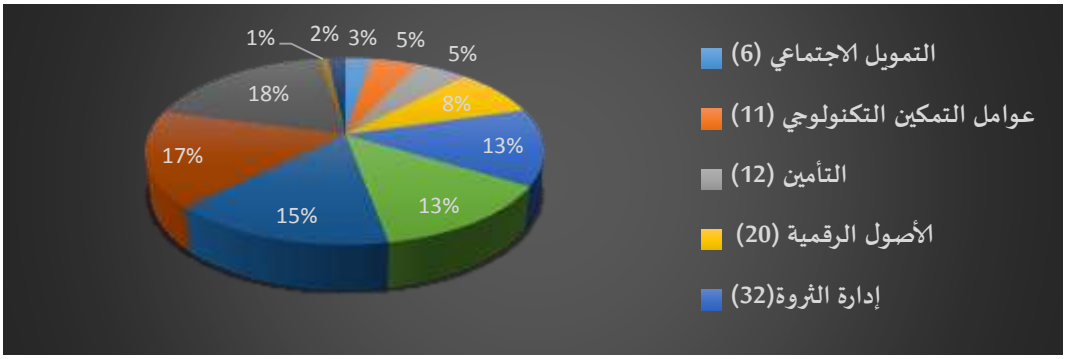

Source: **Global Islamic Fintech Report, 2021**

يحتل كل من مجال جمع الأموال، الإيداع والاقراض، إدارة الثروة، المدفوعات والتمويل البديل حصة الأسد في إجمالي سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية بنسبة 77% من إجمالي الفرص المتاحة والمقدرة ب 240 فرصة خلال سنة 2020عبر مختلف المجالات وفروعها المتشعبة، في حين لم يحتل التأمين التكنولوجي سوى 5 % ما يقابل 12 فرصة من إجمالي الفرص المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية في العالم، الأمر الذي يمكن تفسيره بالتأخر الذي عرفته صناعة تكنولوجيا التأمين مقارنة ببقية أنواع التقنيات المالية الموجودة والذي يرجع بالأساس إلى سياسة الحيطة والحذر التي تنتهجها شركات التأمين اتجاه التعامل مع مختلف المستحدثات والأطر والتنظيمات.

ثالثا: واقع التأمين التكافلي في الجزائر

تعتبر شركة سلامة للتأمينات الفاعل الوحيد في سوق التأمين التكافلي، هذا السوق الذي عايش فراغا قانونيا طويل المدى منذ ظهور شركة سلامة سنة 2006 ولم يملأ هذا الفراغ إلا مؤخرا بظهور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر والصادر بتاريخ 11 رجب 1442 الموافق ل 23 فيفري 2021، الأمر الذي يثمن إلى حد بعيد، نظرا لكونه خطوة فعالة للنهوض بهذه الصناعة وهذا في إطار التوجه الواضح للدولة الجزائرية اتجاه المالية الإسلامية بشكل عام.

1.المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المتعلق بشروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي بالجزائر

فيما يلي نقدم قراءة عامة لأهم ما جاء في هذا المرسوم بغية التعرف على أهم شروط وحيثيات العمل التأميني التكافلي في الجزائر؛ حيث تناول المرسوم ثلاثة فصول أساسية:[12]

- ✓ **الفصل الأول** والمتعلق بالأحكام العامة والذي ركز على وضع تعريف شامل للتأمين التكافلي؛ وفي هذا الإطار ووصولا إلى التعريف المنشود تم تحديد المفاهيم التالية:
- ➢ التكافل العائلي والذي يوافق التأمين على الأشخاص كما هو منصوص عليه في المادة 203 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في شعبان 1415 الموافق ل 25 يناير 1995.
- ➢ التكافل العام والذي يوافق التأمين على الأضرار كما هو منصوص عليه في نص المادة السالفة الذكر.
- ➢ صندوق المشاركين أو حساب المشاركين: وهو الحساب الذي تودع فيه المساهمات ومداخيل التوظيفات، والذي من خلاله يتم دفع التعويضات وتكاليف التسيير.
- ➢ حساب الشركاء أو صندوق الشركاء: ويقصد به الحسابات الخاصة بالشركة التي تمارس التأمين التكافلي أو إعادة التأمين التكافلي.
- ➢ القرض الحسن: وهو اعتماد دون فائدة، واجب الاسترداد في أجل متفق عليه ويهدف إلى تغطية العجز المسجل من قبل صندوق المشاركين.

بعد تحديد المفاهيم السالفة الذكر قدم المرسوم رقم 21-81 تعريفا شاملا للتأمين التكافلي على النحو التالي: "التأمين التكافلي هو نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدي ينخرط فيه أشخاص طبيعيون و/أو معنويون يدعون ب "المشاركين"، ويشرع المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث مخاطر أو في نهاية مدة عقد التأمين التكافلي، بدفع مبلغ بشكل تبرع يسمى "مساهمة"، وتسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يسمى "صندوق المشاركين" أو "حساب المشاركين"، وتتوافق العمليات والأفعال المتعلقة بأعمال التأمين التكافلي مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي يجب احترامها".[13]

✓ **الفصل الثاني** والمتعلق بشروط ممارسة التأمين التكافلي حيث أتاح المشرع إمكانية ممارسة التأمين

التكافلي من خلال شركات تأمين تمارس حصريا أعمال التأمين التكافلي أو من خلال نوافذ متخصصة تفتح على مستوى شركات التأمين التجاري ويشترط في هذه الأخيرة الفصل الفني والمحاسبي والمالي الكامل بين النافذة وشركة التأمين التجاري التي تنتمي إليها، حيث حدد المرسوم مختلف عناصر ملف الاعتماد لممارسة التأمين التكافلي على النحو المسمى "نافذة".

دائما وفي نفس إطار تحديد شروط ممارسة التأمين التكافلي، حدد ذات المرسوم أشكال تسيير شركات التأمين التكافلي؛ حيث حصرها في ثلاثة أشكال أساسية هي:

- الوكالة: ويقصد بها تعهد شركة التأمين بتسيير صندوق المشاركين مقابل عمولة تسمى بعمولة الوكالة، وتحتسب على أساس نسبة ثابتة تطبق على المساهمات المدفوعة.
- المضاربة: ويقصد بها تعهد شركة التأمين بتسيير صندوق المشاركين مقابل أجر يحتسب على أساس حصة محددة مسبقا من الفوائض المالية والفنية الناتجة عن الصندوق.
- نموذج مختلط بين الوكالة والمضاربة.

وتأكيدا على أهمية الجانب الشرعي في عمل التأمين التكافلي، أكد المشروع أن طلب التأشيرة لممارسة التأمين التكافلي في الجزائر، لابد أن يكون مصحوبا بشهادة مطابقة منتجات التأمين التكافلي لأحكام الشريعة الإسلامية؛ تسلمها الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، كما ويتعين على شركات التأمين التكافلي إنشاء لجنة داخلية تسمى "لجنة الإشراف الشرعي" والتي تحاكي ما يعرف بهيئة الرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

✓ **الفصل الثالث** والمتعلق بتنظيم وتسيير شركات التأمين التكافلي والذي أكد على ضرورة التزام شركات التأمين التكافلي بمسك الحسابات المالية والمحاسبية، كما حدد آليات توزيع رصيد

الصندوق الإيجابي، كما شرع اعتماد آلية القرض الحسن في حالة الرصيد السلبي لصندوق المشاركين.

بهذا نكون قد تعرفنا على مختلق محطات المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر، والذي نأمل أن يكون إشارة انطلاق صناعة التأمين التكافلي هذه الصناعة الواعدة التي احتكرتها ومثلتها شركة واحدة على مستوى كامل القطر الوطني طوال 16 سنة؛

2.أهم ملامح تطور قطاع التأمين التكافلي بعد المرسوم التنفيذي رقم 21-81

بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 الذي يحدد ممارسة نشاط التأمين التكافلي في الجزائر، كان المتوقع أن يدخل قطاع التأمين التكافلي مرحلة جديدة هدفها الأساسي تطوير القطاع على ضوء تطوير الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، وما وصلت إليه الصناعة المالية الإسلامية عبر العالم بما في ذلك مواكبتها للتكنولوجيا المالية الإسلامية، وبالفعل لقد تلى صدور ذلك المرسوم الإعلان عن العديد من مبادرات إنشاء مؤسسات جديدة أو نوافذ للتأمين التكافلي، حيث يمكن تلخيص أهم تلك التطورات فيما يلي:

- تم بتاريخ 26 مارس 2022 قامت الشركة العامة للتأمينات المتوسطية **GAM** رسميا، بإطلاق نافذتها للتأمين التكافلي العام، وهي تمثل أول نافذة للتأمين التكافلي العام في الجزائر معتمدة من الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية لدى المجلس الإسلامي الأعلى، كما وقعت أول اكتتاب لعقد تأمين تكافلي عام في الجزائر[14] .
- تم الإعلان بتاريخ 22 فيفري **2022** عن إنشاء شركة عمومية مستقلة جديدة متخصصة في نشاط التأمين التكافلي العام، والمسماة "الجزائرية للتكافل العام"، من خلال بيان للشركة الوطنية للتأمين(**SAA**) ؛ حيث تعتبر هذه الشركة المعروفة بـ "الجزائر تكافل" على أنها "مؤسسة ناشئة"، تم إنشاؤها بمساهمة كل المتعاملين العموميين في قطاعي التأمينات والبنوك، حيث يشترك في رأس مال هذه المؤسسة المتخصصة في التأمين على الأضرار بمختلف أنواعه كل من شركات التأمين العمومية الأربعة (**CAAR**، **CAAT**، **SAA**، **CASH**) والبنوك العمومية الستة

(**CNEP**، **BNA**، **BEA**، **BDL**، **BADR**، **CPA**) وتم العمل على استكمال ملفها لطلب الاعتماد لدى الهيئات الوصية حتى تتمكن من عرض منتوجاتها التأمينية في غضون الفصل الثاني من السنة الجارية[15]؛ وبالفعل تمت الموافقة على منحها الاعتماد بموجب الأمر الصادر في 30 ماي 2022 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 47 بتاريخ 11 جويلية 2022[16].

ومن هنا يمكن القول أن سوق التأمين التكافلي بعد صدور المرسوم رقم 21-81، قد خطى خطوة مهمة نحو تطوير القطاع وذلك من خلال إنشاء نوافذ التكافل العام بدءا بالنافذة التابعة للشركة العامة للتأمينات المتوسطية **GAM**، التي قد تمثل انطلاقة وتوسع نوافذ تكافل عام أخرى تابعة لشركات تأمين أخرى؛ كما أن إنشاء شركة الجزائر تكافل كثاني شركة مستقلة للتأمين التكافلي بالجزائر بعد شركة سلامة يعد مكسبا آخرا لتوسيع القطاع، لكن الأهم هو أن شركة الجزائر تكافل هي شركة ناشئة بمعنى أنها معتمدة على ديناميكية الابتكار والتكنولوجيا في نموذج عملها، وهو ما قد يمثل حجر الأساس لتطوير القطاع من ناحية اعتماد تكنولوجيا التأمين التكافلي والتوسع فيه بما تقتضيه سوق التأمين التكافلي بالجزائر خاصة وتطورات التكنولوجيا المالية الإسلامية عامة.

رابعا: متطلبات إدماج التكنولوجيا المالية الإسلامية ومن ثم تكنولوجيا التأمين التكافلي في الجزائر

كما رأينا سابقا صناعة التأمين التكافلي في الجزائر تبدأ خطواتها الأولى بعد تأطيرها قانونيا من خلال المرسوم التنفيذي رقم 21-81 ومنه التطورات الحاصلة بعد إقراره، يصبح الحديث عن تكنولوجيا التأمين التكافلي في الجزائر رغم عدم وجود إجراءات واضحة بشأنه إلا أنه ليس ببعيد، إذ يتطلب الأمر جرأة أكثر وتظافر وتوفر جملة من المتطلبات الأساسية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- **التحول الرقمي وتكنولوجيا الاعلام والاتصال**: لا مجال للحديث عن التكنولوجيا المالية عموما والتكنولوجيا المالية الإسلامية وكذا تكنولوجيا التأمين ما لم نتكلم عن ضرورة التحول الرقمي في الجزائر هذا الأخير الذي أصبح ضرورة حتمية في شتى مجالات الحياة وبالأخص الاقتصاد الرقمي والذي من أبرز مؤشراته ودلالات نجاحه في أي بلد، هو مستوى انتشار تكنولوجيا الإعلام

والاتصال ومدى توفر عامل الجاهزية الشبكية، فلا يمكن الحديث عن تطبيق تكنولوجي في مجال التأمين وغالبية المجتمع معزول تكنولوجيا في ظل انتشار الجهل الرقمي وتوسع الفجوة الرقمية في الجزائر.

- **التأطير القانوني والتنظيمي والسياسة الحكومية الداعمة:** إدماج التكنولوجيا المالية بمختلف مجالاتها في أي بلد مرهون بمدى رغبة السلطة ممثلة بسياساتها الحكومية في مجاراة الركب التكنولوجي وتوفير البنية التحتية الملائمة لتوطين التكنولوجيا المالية وبخاصة تكنولوجيا التأمين نظرا لخصوصية وحساسية هذه الأخيرة وارتباطها الوثيق بالتنظيمات والأطر القانونية السارية في أي مجتمع، فقد أثبت الواقع أن نجاح التكنولوجيا المالية في مختلف دول العالم كان خلاصة جهود ودعم سياسي حكومي وأطر تنظيمية وقانونية مساعدة.
- **السياسة الحكومية الداعمة للمالية الإسلامية وتعزيز مكانة التأمين التكافلي في الجزائر:** بما أننا من خلال هذا البحث حاولنا الربط بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والتأمين التكافلي من خلال ما يعرف بتكنولوجيا التأمين التكافلي، يجدر بنا التأكيد على أن نجاح هذا المسعى يرتبط بالدرجة الأولى بتعزيز مكانة المالية الإسلامية في الجزائر وخاصة مكانة التأمين التكافلي هذه الصناعة التي لاتزال بعيدة عن المأمول، وهذا لا يكون إلى من خلال السياسة الحكومية الداعمة للمالية الإسلامية، وبهذا انشاء بنية تحتية للمالية الإسلامية ملائمة لاستقبال وتبني مختلف منتجات وابتكارات التكنولوجيا المالية الإسلامية عموما وتكنولوجيا التأمين خصوصا.
- **المؤسسات الناشئة في مجال تكنولوجيا التأمين:** لما لها من دور أساسي في تطوير قطاع التأمين عموما، ولما لا العمل على تطوير تكنولوجيات تأخذ طابع وطبيعة عمل التأمين التكافلي في الحسبان بحيث تقدم منتجات جديدة معتمدة على التكنولوجيا ولكن غير مخلة بمبادئ الشريعة الإسلامية، ولما لا تطوير شراكات بين هذه المؤسسات الناشئة والأطراف الممثلة لسوق التأمين التكافلي بالجزائر سواءا كانت شركات تأمين تكافلي أو نوافذ فقط.

نتائج واقتراحات:

على ضوء ما تم عرضه خلال هذه الورقة البحثية نستخلص أن:

- مستقبل المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها يرتبط أساسا بمدى تكيفها واندماجها أو محاكاتها للتكنولوجيا المالية.
- التأمين التكافلي هو أحد أهم مجالات المالية الإسلامية، وعصب نجاحه هو التأطير والتنظيم والابتكار التكنولوجي.
- شركات التأمين بصفة عامة مهددة بالفشل والانهيار في حال عدم مواكبتها لتكنولوجيا التأمين.
- تعتبر تكنولوجيا التأمين البيانات أساس عمل شركات التأمين وتعطي أولوية بالغة لرضا العميل على حساب كفاءة الشركة.
- تعتبر تحليلات البيانات والبيانات الكبرى، الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل من أهم مخرجات تكنولوجيا التأمين التي من شأنها النهوض بقطاع التأمينات في العالم.
- التأخر الواضح في تبني تكنولوجيا التأمين يرجع بالأساس لحساسية شركات التأمين وتأثرها الكبير بالضوابط القانونية والتنظيمية.
- التأمين التكافلي في الجزائر صناعة حديثة التغطية القانونية يؤطرها المرسوم التنفيذي 21-81 ويحدد مختلف شروط وكيفيات ممارستها.
- يضم الإطار المؤسسي للتأمين التكافلي حاليا مؤسستين الأولى هي شركة سلامة والتي تزاول نشاطها منذ سنة 2006 وشركة الجزاير تكافل والتي تم الإعلان عن انشائها مؤخرا واستوفت اعتمادها من قبل الهيئات الوصية منذ ماي 2022، إلى جانب نافذة التكافل العام التابعة لـ **GAM**.
- يمثل إنشاء الجزائر تكافل ونافذة التكافل العام التابعة لـ **GAM** خطوة جد مهمة في توسيع وتطوير قطاع التأمين التكافلي بالجزائر، وحتى عاملا مهما في مواكبته للتكنولوجيا المالية الإسلامية وتكنولوجيا التأمين التكافلي؛ بحيث ستفتح تجربة نافذة **GAM** المجال لشركات

تأمين أخرى لفتح نوافذ ممثلة لها في صناعة التأمين التكافلي. كما تمثل مؤسسة الجزائر تكافل كمؤسسة ناشئة تعتمد في نموذج عملها على ديناميكية الابتكار، دعما مهما وحجر أساس للانطلاق في تطوير تكنولوجيا التأمين التكافلي بالجزائر.

- إلى جانب كل ما سبق، تتطلب الاستفادة من التكنولوجيا المالية الإسلامية وبخاصة تكنولوجيا التأمين في النهوض بنشاط التأمين التكافلي في الجزائر، توفر جملة من المحددات أو المتطلبات من أبرزها التطور الرقمي من خلال مسايرة التحول الرقمي عل كافة الأصعدة، الدعم الحكومي والسياسات الداعمة لإدماج التكنولوجيا المالية في الجزائر وتأطيرها قانونيا، إلى جانب الاهتمام أكثر بتعزيز مكانة المالية الاسلامية والتأمين التكافلي في الجزائر.

على ضوع نتائج الدراسة نوصي ب:

- ضرورة النهوض بالمالية الإسلامية عموما والتأمين التكافلي خصوصا من خلال تدعيم البنية التحتية بمؤسسات حديثة تلبي احتياجات المجتمع الجزائري المسلم.
- تسريع وتيرة التحول الرقمي على مختلف الأصعدة ومحاولة تقليص الفجوة الرقمية في الجزائر لمجاراة الركب التكنولوجي وخاصة في المجال المالي وبالتالي تسهيل ادماج التكنولوجيا المالية الإسلامية وتكنولوجيا التأمين.
- الاهتمام بالجانب التكويني لكوادر الشركات التأمينية فالكوادر المتخصصة والمتمكنة رقميا وتكنولوجيا عامل أساسي وفيصلي للاستفادة من منتجات، ابتكارات وتقنيات تكنولوجيا التأمين.
- الاهتمام وفتح المجال للشركات الناشئة في تكنولوجيا التأمين لأهمية دورها في دفع وتطوير تكنولوجيا التأمين عموما، مع ضرورة تكييفها لتطوير تكنولوجيات تأخذ طابع وطبيعة عمل التأمين التكافلي في الحسبان بحيث تقدم منتجات جديدة معتمدة على التكنولوجيا ولكن غير

مخلة بمبادئ الشريعة الإسلامية، ولما لا تطوير شراكات بين هذه المؤسسات الناشئة والأطراف الممثلة لسوق التأمين التكافلي بالجزائر سواءا كانت شركات تأمين تكافلي أو نوافذ فقط.

[1] حسين حامد، أسس التأمين التكافلي في ضوء الشريعة الإسلامية، ورقة مقدمة ضمن أعمال منتدى التكافل السعودي، جدة، السعودية، 2004.

[2] Chikako baba and others, Fintech in Europe: Promises and Threats, IMF Working Papers, No : 2020/241, 13
november 2020, p12

[3] KMPG, the pulse of fintech Q2 2016, Global analysis of investment in fintech, 2018, p.7.

[4] Azrul Azlan & Al, Islamic Insurtech Conceptual Framework : a proposal, Ihtifaz : Journal of Isamic Economics, Finance, and Banking, Universitas Ahmed Dahlan, Yogyakarta, Indonesia, Vol 4, No 2, December 2021, p137.

[5] عبد الكريم قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، 2019، ص68

[6] قرواني مريم وهباش فارس، دور تكنولوجيا التأمين في دعم الابتكار العملياتي في شركات التأمين، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد8، العدد 1، 2019، ص 61

[7] Jacquelyn Bulao, How Much Data Is Created Every Day in 2022?, https://techjury.net/, mar2022.

[8] سعيدي صبيرة وفلاق صليحة، تبني الذكاء الاصطناعي في شركات التأمين كآلية لتعزيز الشمول المالي، **Revue Algérienne d'Economie et gestion** ، المجلد 15، العدد 1، 2021، ص 273.

[9] ALEXEI GRINBAUM, L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE, CEA2019, p4

[10] قرواني مريم وهباش فارس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 62-63

[11] REFINITIV, Islamic Finance Development report, 2020, p23

[12]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 14، المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر والصادر بتاريخ 11 رجب 1442 الموافق ل 23 فيفري 2021

[13] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 14، المادة رقم 3 من المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر والصادر بتاريخ 11 رجب 1442 الموافق ل 23 فيفري 2021

[14] https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%81%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7

(هو نفسه المرجع المشار إليه بالرقم 2ص 14.

[15] https://www.aps.dz/ar/economie/121767-2022-02-22-16-40-21

[16] https://cna.dz/agrement-de-la-societe-algerian-general-takaful/26/07/2022/